مجلـــــة الآداب للعلوم الإنســـانيـــة
المجلد التاسع العدد الأول،
يونيو 2026، 1- 32
Arts & Humanities Journal
Vol. 9, Issue no. 1,
Jun 2026, 1-32

Issn (النسخة الالكترونية): 3006 -757X Issn (النسخة المطبوعة): 3006 -7561

الأفضلية اللغوية
في نماذج من مسائل الصرف والنحو

الدكتورة/ فوزية عبدالله علي خريشا

أستاذ اللغة والنحو المشارك بكلية اللغات والعلوم الإنسانية جامعة القصيم

fawziaaa0@gmail.com

تاريخ استلام البحث: 25/ 11/ 2025م تاريخ قبوله للنشر: 13/ 12/ 2025م

موقع المجلة: https://tuahj.org

الأفضلية اللغوية
في نماذج من مسائل الصرف والنحو

د/ فوزية عبدالله علي خريشا

أستاذ اللغة والنحو المشارك بكلية اللغات والعلوم الإنسانية ـ جامعة القصيم

ملخص البحث

يتناول البحث ظاهرة خروج بعض المسائل الصرفية والنحوية عن القياس في اللغة العربية وهي ظاهرة تعد من أبرز التحديات التي واجهها النحاة في أثناء وضعهم لقواعد النحو العربي، إذ وجدوا كثيرا من مسائل الصرف والنحو التي خالفت القواعد المطردة مما جعلهم يحكمون عليها بالشذوذ وجعلوها نماذج غير مقبولة، تحفظ ولا يقاس عليها. وهذه دراسة تعيد النظر في نماذج من المسائل التي خالفت القواعد القياسية صرفا ونحوا وفق نظرية الأفضلية بوصفها نظرية القواعد المنتهكة، التي تسعى إلى تفسير هذا المتبقي من اللغة من خلال قانون المفاضلة، الذي يعتمد إعادة ترتيب المكونات في الأداءات اللغوية ضمن معياري الأفضلية القواعدية والأفضلية الاستعمالية.

الكلمات المفتاحية: الأفضلية اللغوية، مسائل صرفية، مسائل نحوية.

Linguistic Optimality in Selected Morphological and Syntactic Issues

Dr. Fawzia Abduallah Khraisha

Associate professor of grammar and Arabic language-
Faculty of Languages and Humanities- Qassim University

Abstract

This study investigates the phenomenon of certain morphological and syntactic structures deviating from the established rules of analogy in the Arabic language. This phenomenon has long represented one of the major challenges faced by Arab grammarians in formulating the rules of Arabic grammar. Numerous morphological and syntactic patterns were found to violate regular grammatical principles, leading grammarians to classify them as irregular, treat them as exceptional forms, and regard them as structures that should be memorized rather than generalized by analogy.

The present study reexamines a selection of these non-conforming morphological and syntactic structures through the framework of Optimality Theory (OT), a theory of constraint violation. Optimality Theory seeks to account for such residual linguistic phenomena through the principle of optimization, which involves the ranking and reordering of linguistic constraints in language performance according to two main criteria: grammatical optimality and usage-based optimality.

Keywords: Linguistic Optimality, Morphological Issues, Syntactic Issues .

المقدمة

شغلت قضية الخروج عن القياس في المسائل الصرفية والنحوية فكر النحاة وعلماء اللغة، إذ وجدوا أنفسهم أمام مجموعة كبيرة من التراكيب النحوية والصيغ الصرفية التي لا تتفق مع قواعدهم التي وضعوها فحاولوا جاهدين لإيجاد المسوغات والمبررات لهذا الخروج فجاءت تفسيراتهم لهذه الظواهر اللغوية تفسيرات سلبية كونها خالفت القاعدة فقالوا عنها تعابير شاذة أو قبيحة أو نادرة قليلة متجاهلين أن واقع النحو العربي متعذر وفيه قصور ومرد ذلك على أمر هو فوق قدرة الإنسان وذلك لتعذر الإحاطة التامة الشاملة للغات العرب ولهجاتها، وقد قيل في الموروث "كلام العرب لا يحيط به إلا نبي".

وخارج هذه الفكرة التي تناولها الدارسون على امتداد العصور كان لابد من النظر إلى هذه القضية من وجهة نظر اللسانيات المعاصرة التي رأت أن ظاهرة الخروج عن القياس هي استثناءات وانحرافات لم تفسر أو توصف بالشكل الدقيق، إلى أن ظهرت نظرية الأفضلية التي تنطلق من مبدأ انتهاك القاعدة وتبحث في الظواهر اللغوية الخارجة عن القياس وهي النظرية التي لخصت بمفهومها بما يطلق عليه "بالمتبقي" من اللغة الذي خالف القاعدة، ويحتاج إلى تفسير للوقوف على ماهيته وأسبابه ومبررات حدوثة، فطبيعة أي بحث تقف عند ما خالف القاعدة وشذ عن المألوف والمعروف وقد دعا إلى تفسير ذلك معظم النحاة واللغويين، فهذا الزجاجي يذكر أن "لا سؤال فيما جاء على بابه وقياسه وإنما السؤال فيما خرج عن بابه وقياسه ولم صار؟[1] "وذكر ابن يعيش بأن "الشيء إذا جاء على أصله لا علة له"[2] إذ إن جميع المسائل النحوية والصرفية إن جاءت على القياس والاطراد تؤخذ على استصحاب الحال ولا يطلب لها تفسير أو تعليل والذي يحتاج إلى تعليل وتفسير تلك الظواهر اللغوية التي خرجت عن الأصل وكانت محور الخلاف النحوي، ووصفت بالشاذة أو النادرة القليلة، وفي هذا جاءت معظم تفسيرات النحاة مرتكزة على مبررات أشهرها:

-كثرة الاستعمال-الخفة – أمن اللبس -التوهم، وهذه جميعها -وغيرها- خصائص

وسمات لغوية تمس معظم اللغات البشرية في المقامات الكلامية والتخاطبية المختلفة وفي حالات التخاطب الانفعالية بأنواعها. وهذه الدراسة محاولة لإعادة النظر في تفسير ظاهرة الخروج عن القياس في بعض من مسائل النحو والصرف والنظر إليها نظرة جديدة بعيدة عن شبح السلبية ونعتها بالشذوذ والندرة والجهل بالعربية، وذلك من خلال معايير نظرية الأفضلية اللغوية التي تقتضي معياريين أساسيين: (معيار الأفضلية القواعدية– ومعيار الأفضلية الاستعمالية) والذي يحكم لأحد المعياريين وتفوقه على الآخر هو الجانب الدلالي فيما يحققه التركيب من فائدة أو معنى، فنظرية الأفضلية تعيد هيكلة الأحكام النحوية لبعض الأداءات اللغوية التي وصفت بالخروج عن القياس وقواعد اللغة. وفلسفة هذه النظرية تقوم على عرض التراكيب والصيغ على معايير وقواعد اللغة، والذي يتوافق معها كان هو الأمثل وحقق الأفضلية القواعدية، وإن خرقت الصيغة أو التركيب هذه القواعد دون إخلال في الدلالة حقق بذلك شروط المقبولية، ومن ثم حكم له بالأفضلية الاستعمالية.

واللغة العربية جاءت في مستويين: مستوى النموذج الأعلى من الفصاحة وهي اللغة المشتركة بين الأدباء والشعراء، وهي لغة منتقاة تلتزم ضوابط أدائية لغوية محددة تحتكم للنقد والتحكيم، وهي كذلك شبه ثابته تستند على المنقول من النصوص المسموعة من الشعر والنثر والمحددة زمانا ومكانا وعليه بنيت نظرية النحو العربي، مع التذكير أن جمع النصوص اللغوية واستقصائها –على عظم جهود العلماء فيه وفضلهم– وصف بالنقص لتجاهلهم بعض اللهجات.

ومستوى الأداء اللغوي العادي في الخطابات اليومية وفي المواقف الحياتية وفيها مساحة لحرية التعبير وتنوعه وهذا الأداء قابل للتغيير والتطور مع مرور الزمن لذا كان من الطبيعي ظهور أساليب و أداءات لغوية صوتية وصرفية وتركيبة تختلف عما ترسخت وتأصلت عليه قواعدهم، فنتج "المتبقي" من اللغة الذي لم يدرك ولم يدخل ضمن الوصف اللغوي في أثناء التقعيد للغة إذ كان الهدف الأهم والأسمى عند علماء اللغة هو حفظ النظام اللغوي للغة العربية وترسيخ خصائصها من خلال وضع القواعد والمعايير على ما عم وكثر واطرد من كلام العرب لتشكل مقاييس ثابتة لمتعلم العربية

فيما بعد، وبذلك نشأت اللغة العربية في نمطين من الأداء: نمط اللغة المثال المطردة ذات الأفضلية القواعدية ونمط اللغة المستعملة التي انتهكت أحد الضوابط لأسباب مقامية أو انفعالية أدى إلى انحرافها عن القاعدة لتؤدي معنى مقصودًا.

نظرية الأفضلية اللغوية:

وهي نظريّة لغوية حديثة وضعها ألن برنس وباول سمولنسكي عام 1993، وأخذت تنتشر الآن بشكل ناجح بديلًا عن النحو التوليدي وتعالج جميع المستويات اللغويّة، وهي تقوم على تفاعل المعايير اللغويّة بعضها مع بعض؛ وفقاً لسلم تفاضلي يُرتّبُ الشروطَ اللغويّة من الأهم إلى الأقل أهميّة، ثم تُعرضُ النصوصُ اللغويّة على هذه المعايير واحداً تلو الآخر؛ وفقاً لسلم الرتب التفاضلي، فإنْ توافق النص معها جميعها فقد حقق شرط الأفضليّة اللغويّة، وعندما تكون المقارنةُ بين نصّين لغويّين للوقوف على الأفضل لغوياً منهما يُعرضُ النصان على كل معيار على حدة، فإنْ حققا هذا المعيار نتجاوزه إلى المعيار التالي، ويسقط المعيار السابق من التفاضل، إلى أنْ نصل إلى نقطة يخرق أحدُ النصين معياراً ما، ويتحقق الشرط في النص الآخر؛ وهكذا مع جميع المعايير، ثم نحصي الخروقات للمعايير؛ فيكون الأقل خرقاً للمعايير هو الأفضل لغوياً، حتى لو لم يحققْ الشروط جميعها[3].

وهي نظرية القدرة الاستيعابية للغة البشرية، بأن تستوعب كل المفردات والتراكيب التي ينطق بها البشر وهي نظرية القيود المنتهكة في انتهاك القاعدة النحوية، وترتكز هذه النظرية على مجموعة من المكونات والمبادئ:

مكونات نظرية الأفضلية:[4]

1. المولِّد: مجموعة العناصر اللغوية والألفاظ التي تشكل جملا.
2. المولِّد: المتكلم الذي يقوم بتوليد الصيغ السطحية وفق نظام اللغة.
3. المقيّم: وهو قائمة القيود والقواعد التي تحكم الأنماط اللغوية ويحكم بالأفضلية لنمط لغوي ما بحسب قربه أو بعده عن قواعد اللغة.

4. القيد: وهو متطلب بنيوي يمكن موافقته أو انتهاكه من خلال صيغة مدخلة.
5. التسلسل الهرمي: عندما تكون القيود الأعلى ترتيبا لها الأولوية على تلك الأدنى، والتسلسل الهرمي وظيفته إيجاد المخرج الأفضل والأكثر توافقا مع قيود المفاضلة بين المدخلات المرشحة.

أمّا مبادئ أو سمات النظرية الأفضلية فتتلخص في الآتي[5]:

1. العالمية: في أن جميع اللغات مشتركة في بنيتها التحتية فاللغات البشرية تتشكل من خلال مستويات صوتية وصرفية وتركيبية.
2. قابلية الانتهاك: ويكون هذا الانتهاك بحدّه الأدنى شرط أن يحقق المعنى المراد.
3. الترتيب: ترتيب القيود حسب نسبة خرقها لقواعد النحو، فكلما كان الانتهاك أو الخرق أدنى احتل القيد أعلى مرتبة في سلم الأفضلية.
4. التوازي: وهو من أهم سمات النظرية التفاضلية، ويقضي بوجوب تقييم جميع القيود المتعلقة بتركيب بنيوي ما من خلال سلسلة واحدة للقيود.
5. الشمولية: عندما يكون الخرق في مستويات اللغة جميعها.
6. الإلغائية: وهي خاصية تقوم على إلغاء القيود المتساوية من المفاضلة حيث يلغى القيد في حال اشتراكه في الصيغ المدخلة للمفاضلة.

وفي ظل هذه المكونات والخصائص نستطيع تفسير بعض المسائل الصرفية والنحوية التي خرجت عن القياس وخرقت القواعد التي وضعها علماء النحو، فشكلت هذه الصيغ والتراكيب ظواهر لغوية متمردة على أنظمة اللغة العربية ومعاييرها، وهو ما أطلق عليها لوسيركل في كتابه عنف اللغة بالمتبقي[6]، "وقد ذكر أن هناك مساحات في اللغة لا يمكن أي نحو أن يصل إليها، وأن نماذج المتبقي كثيرة في كل اللغات البشرية، وأن الأمل الذي يداعب مخيلة عالم الألسنية بإمكانية إيجاد عدد محدود من القواعد النحوية التي تعطي الملامح الأساسية للغة ما قد تبين خطأه".[7] كما أوضح لوسركل أهم الخصائص التي تميز المتبقي بالتالي[8]:

- المتبقي في اللغة والمخالف للقاعدة النحوية هو استعمال مأخوذ من لهجة ضمن

لهجات متعددة تجمعها خصائص مشتركة؛ بمعنى أن ليس هناك نظامًا لغويًا دون متبق أو الاستثناءات التي تحتاج إلى تفسير، فلا يحكم على التراكيب المخالفة التي انتهكت قواعد النحو بأنها خاطئة مؤقتة؛ بل هي متبق تكويني من صلب اللغة.

- المتبقي هو جزء من اللغة الأم للمتكلم، لغة ذكرياته وآماله اللغة التي تستحوذ عليه لدرجة أنها تستعصي على أية محاولة لتأطيرها ضمن مجموعة من القواعد لذلك يكون شرط المتبقي هو ما ثبت استعماله عند أبناء اللغة الواحدة ووجود شواهد عليه وإن قلت.
- مقبولية المتبقي وذلك أن الاستثناءات لا تلغي صحة القاعدة التي تخرقها بل هو خرق للحدود التي ترسمها تلك القاعدة لذلك انتهاك القواعد لا يعد فوضى لغوية، إنما هو تعبير عن لغة مفهومة مقبولة لدى مستعمليها، وهي موجودة في صور مختلفة فيما يطلق عليه بالمعادل اللغوي في اللاوعي، ومن ثم الجملة التي تنتمي إلى نمط نحوي نادر تحظى بالاحترام بما أنها تؤدي المعنى دون لبس.
- المتبقي نتاج الحركة التطورية للنظام اللغوي؛ فاللغة تتطور وتتغير تاريخيا وإن ما يرى خطأ في البداية قد يصبح حالة تطور في اللغة، وما هو مخالف في الحاضر قد يكون مستعملا في الماضي، فقد نجد أجزاء من اللغة غير مقبولة من الناحية القواعدية، أو لم تعد مقبولة، وتكون دليلا على أداءات لغوية قديمة بوصف اللغات البشرية تراكمًا اجتماعيًا تواصليًا تاريخيًا، وهي خزانة من الكلمات والقواعد والعادات وليس قطعة برمجية في الذهن والدماغ.

ومن هذا المنطلق تتبلور فكرة هذا البحث وأهميته الذي يناقش مجموعة من المسائل الصرفية والنحوية التي خالفت القياس وشكلت المتبقي من اللغة في ضوء نظرية الأفضلية التي تحتكم إلى معيارين في المفاضلة وهما: معيار الأفضلية القواعدية، ومعيار الأفضلية الاستعمالية.

المسائل الصرفية:

إن طبيعة اللغة البشرية في مراحل تكوينها تجعلها غير خاضعة لضوابط ومعايير محددة وتامة، والدليل على ذلك ما واجهه النحاة من أنماط ونماذج لغوية صوتية وصرفية وتركيبية خالفت المعايير التي وضعوها والتي حكموا عليها بالضعف والشذوذ، فرجحوا وجوزوا بعضها ورفضوا البعض الآخر، ومن هذه النماذج بعض القضايا الصرفية التي نعرض لها هنا على سبيل المثال لا الحصر، وهي ما يلي:

1. **خرق قاعدة الإعلال**، وتحديدا في تصحيح ما حقه الإعلال:

يعد الإعلال من أهم موضوعات علم الصرف الذي يكشف عن ضوابط حدوثه في اللغة العربية بأنواعه الثلاثة: الإعلال بالقلب والحذف والنقل، ولعلنا نطرح هنا نماذج للإعلال بالقلب ومسألة عدم اطراده في القياس ومخالفته للضوابط الصرفية، فقد عرض النحاة لهذه المسألة في أبواب مختلفة من مصنفاتهم مثل: "مما جاء على أصله وصح دون إعلال "و " تصحيح ما حقه الإعلال" وغيره. والمقصود هنا الإعلال بالقلب وتحديدا مسائل قلب الواو والياء ألفا مثل: (قال، باع، خاف...) فالأصل في هذه الأفعال ،قَوَلَ وبَيَعَ وخَوَفَ والقاعدة هنا، إذا تحركت الواو أو الياء وانفتح ما قبلها قُلبت الواو والياء ألفا وعلى هذا القياس الذي تسير عليه جميع الكلمات المماثلة لها، إلا أن الواقع اللغوي قد اصطدم بكلمات عديدة لم تعللها العرب واستعملت صحيحة دون إعلال وصنفوها بالمطرد في الاستعمال الشاذ في القياس وحكموا عليها بالحفظ وعدم قياس غيرها عليها وقد قدم النحاة واللغويون تفسيرات لهذه الظاهرة المخالفة للقياس ووضحوا سبب عدم الإعلال سعيا منهم لإيجاد مسوغات قد تنسجم مع هذه الظاهرة اللغوية أو غيرها مما خالف القياس وخرق القواعد.

يقول ابن جني: فإن قال قائل: هلّا أعلوا "عَوِرَ" و" حَوِلَ" كما أعلوا "خاف وهاب" وأصلهما، خوف وهيب.

فالجواب أن عور في معنى اعورّ فلما كان اعورّ لا بد منه من الصحة لسكون ما قبل الواو صحت العين في عور وحول ونحوهما، لأنها قد صحت فيما بمعناها فجعلت صحة العين في " فَعِلَ" أمارة لأنه في معنى افعلّ، ولو لم يكن معنى عور اعورّ ومعنى

حول احولّ لوجب إعلالهما كما أعل خاف وهاب، [9]وهذا التفسير في عدم حدوث الإعلال في عور وحول وإن كان ظاهره سكون ما قبل الواو والياء إلّا أن دلالة المعنى هو السبب في صحتها والدليل أن هناك كلمات أعلت وقلبت فيها الواو والياء ألفا مع سكون ما قبلها كما في أقام وأمال وأصلهما أقْوَم و أمْيَل وتفسير النحاة لهذا الإعلال أن أمال وأقام أعلت قبل النقل[10]في قال ومال ، ومهما دقت وصحت تعليلات النحاة العقلية في حدوث الإعلال أو عدمه في النماذج المتماثلة يبقى الجانب الدلالي سببا لا يمكن تجاهله في مثل هذه الحالات، وذلك من خلال ما ترسخ في ذهن العربي الفصيح ووعيه بأهمية اختيار اللفظة المعبرة عن المعنى وضرورة تجنبه لوقوع اللبس في كلامه، سواء على المستوى الصرفي أو التركيبي، ومن هذا المنطلق فلو أجرينا الإعلال وفق القياس على عور وحول لالتبس المعنى بدلالة أفعال أخرى كالفعل (عار و وحال) وهذا معنى لما أشار إليه ابن جني بقوله: " لو لم يكن معنى عور اعورّ ومعنى حول احولّ لوجب إعلالهما" فإعلال الفعل يؤدي إلى تغيير المعنى المقصود والتباسه بدلالة فعل أو جذر آخر لذلك بقي الفعل على أصله دون إعلال.

ومن الأمثلة على ذلك مجيء الفعل "اجتور" واجتورا على الأصل، واهتوش واهتوشوا فقد صحت فيهما الواو ولم تنقلب ألفا لأن معناها تجاوروا وتهاوشوا، ولولا ذلك لاعتل[11]، وقالوا كذلك هذه الأفعال صحت لأنها بمعنى ما لا بد من تصحيحه، فهنا أيضا صح الفعل بسبب المعنى.

وفي استحوذ وأغيلت واستجوب واستصوب ...قالوا: لم نسمعها معتلة في اللغة وقياسها استحاذ وأغالت واستجاب واستصاب وقد فسروا مجيئها صحيحة دون إعلال تنبيها على باقي المعتل ومحافظة على إبانة الأصول المغيرة وبينوا أن هذا ضربا من الحكمة.

ومثله كلمة "القود" الواو متحركة وفتح ما قبلها وفي هذا خروج عن القياس فالأصل أن تقلب الواو ألفا وفسر عدم الإعلال بالشذوذ وفي استنوق واستتيس، صحت دون إعلال لأن الفعل أخذ من اسم جامد جاءت الصيغة الفعلية منه لتدل على الصيرورة، فهذه النماذج ونظائرها خرجت عن القياس لأسباب صرفية مختلفة، ويرى الباحث

بالإضافة لما ذكره النحاة من تفسيرات أن عدم حدوث الإعلال فيها مرده إلى جانب دلالي استعمالي، إذ إن ظاهرة الإعلال في الأصل اللغوي هي إجراء صرفي يحدث في الكلمات لطلب الخفة والسهولة في النطق فإذا تعارض الإعلال مع الدلالة بقيت الكلمة على أصلها ومتى قاربت اللفظة في الهيئة والمعنى من الالتباس ابتعد العرب عن إيقاع الإعلال، ولعل أهم أسباب تصحيح ما حقه الإعلال هو أمن اللبس وتبليغ الدلالة المقصودة، فالتصحيح في "اجتوروا" بصيغة افتعل بمعنى المشاركة في الجوار تختلف في دلالتها لو أعلت الواو وقلبت ألفا في "اجتاروا " التي من الظلم والجور، فالتفرقة بين دلالتين للجذر نفسه كانت من خلال تصحيح أحد الجذرين وفق المعنى المقصود، وكذلك في كلمة "القود" بمعنى القصاص لو أعلت الواو لأصبحت بمعنى قيادة الدابة من قاد يقود.

وهناك مواطن يكون التصحيح لرفع اللبس عن صيغ متشابهة لها دلالات مختلفة مع وجود معاني بلاغية سياقية، في مثل: استحوذ وقياسه استحاذ، أغيلت وقياسه أغالت، واستجوب وقياسه استجاب، واستصوب وقياسه استصاب... فهذه النماذج بقيت على أصلها؛ لأنها تؤدي دلالات ومعاني في سياقاتها لن تتحقق لو أعلت فيها الواو والياء، وهذا الفصل الدلالي هو أهم ما راعاه العربي الفصيح في بيئته اللغوية، إذ كان يدرك بملَكَته اللغوية الصحيحة التغيير الدلالي للفظة في حال الإعلال والصحة. وفي استنوق واستتيس استعملت صحيحة حتى لا تلتبس دلاليا مع جذر لغوي آخر وللحفاظ على الربط الذهني بين الفعل والاسم الجامد الذي اشتق منه، وتحقيق دلالة معنى التحول والصيرورة، وبذلك يمنع التصحيح التباس الكلمات بعضها ببعض، فلو أعلت الحروف لتشابهت الكثير من الصيغ الصرفية وفقدت الكلمات تميزها الدلالي.

بذلك يبقى الاستعمال هو الموجه الأول في استخدام الصيغ لأثره في الدلالة عامة، يقول (إمبرتو إيكو) "إن مدلول لفظة ما هو استعمالها في اللغة، وإن فهم كلمة يعني معرفة كيفية استعمالها والقدرة على تطبيقها، فالاستعمال هو الموجه للدلالة ولن تستطيع أن تفهم ما يعنيه مالم تعتبر التوافق الاجتماعي وتاريخ استعمال اللفظة وما اعتادت عليه المجموعة بدلالة اللفظة"[12]. لذلك عد علماء أصول النحو ما جاء على أصله من

هذه النماذج من قبيل استصحاب الحال أو الاستحسان الذي يعتمد على ما اتفق عليه الجماعة في استعمالهم لألفاظهم وتراكيبهم.

فالمتبقي في هذه النماذج في ضوء نظرية الأفضلية هو الطرف الذي حقق شرط الاستعمال في مقابل الطرف الأول المطرد الذي وافق القياس فحقق شرط القواعدية والاستعمال[13] فاستعمال اللفظة على أصلها دون إعلال رغم توفر شروطه لا يقلل من قيمة القاعدة القياسية وأهميتها بل هو وجه من الاستعمال الذي يضمن تحقق الدلالة المقصودة، وفي تفسير هذه الظاهرة على بعض النماذج السابقة وفق نظرية الأفضلية وتحليل مدى خرق التصحيح لقاعدة الإعلال يتمثل في جدول الأفضلية الآتي:

الأداء اللغوي	الأفضلية القواعدية	الأفضلية الاستعمالية	حصول الدلالة المقصودة
اجتورا	**X**	√	√
اجتارو	√	**X**	**X**
عور	**X**	√	√
عار	√	**X**	**X**

وبذلك حقق التصحيح فيما حقه الإعلال شرط قواعد الاستعمال ويقوي هذا الرأي أن الإعلال إجراء طرأ على الكلمات التي كانت صحيحة في الأصل وهذا الإعلال أصبح صورة جديدة لصيغة سابقة؛ فحققت الصيغة الجديدة شيوعا واتساعا في الاستعمال حتى شكلت قاعدة صرفية أساسية، وغدت كل صيغة باقية على أصلها دون إعلال شاذة مخالفة للقياس، رغم أن استعمالها له دواعيه الدلالية، ذلك أن الغرض من الكلام في أي بيئة مجتمعة هو التواصل وقد نبّه إلى ذلك علماء اللغة وقالوا :" الغرض من الكلام الإفادة"[14]، وهو ما أكدته جميع الدراسات اللغوية المعاصرة بأن حصول الفائدة وتحقق الدلالة المقصودة قائم على الوضوح والفهم وأمن اللبس.

وفي السياق نفسه ما ذكره ابن جني في مخالفة القياس وخرق القاعدة لأمن اللبس قوله: "أما الواو والياء فمتى تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفا إلا أن يشذ شيء أو يُخاف لبس "مثل غزوا ورميا لو قلبت الواو والياء ألفا لسقطتا لسكونهما وسكون ألف التثنية

بعدهما فكنت تقول: غزا ورمى وأنت تريد التثنية فالتبس بالواحد"[15].

2.خرق قاعدة الإدغام:

الإدغام في علم الصرف، هو إدخال حرف ساكن في حرف متحرك بحيث يصيران حرفًا واحدًا مشددًا من جنس الحرف الثاني، يُلجأ إليه طلباً للتخفيف في النطق وتسهيل اللسان؛ نظراً لأن توالي الحروف المتماثلة أو المتقاربة يُعد ثقيلاً في النطق، وفي خرق قاعدة الإدغام ما جاء في المنصف من أسباب منع الإدغام مخافة اللبس في اختلاط الأصول، وما يؤديه من تغيير في بنية الكلمة فيضيع المعنى المقصود، ويمثل ذلك قولهم "امّحى الكتاب" من "انْمحى" فأدغمت النون الساكنة قبل الميم المتحركة وفق قاعدة الإدغام، في حين تُرك إدغام كلمات مثل "شاة زنْمَاء وزنْمٌ" و"أنملة وأنمار" ونحو ذلك. فالقياس في هذه الكلمات أن يجري عليها قانون الإدغام لسكون النون وتحرك الميم بعدها إلا أن العرب تركت الإدغام فيها لئلا يلتبس الأصول بعضها ببعض، فلو أجرى الإدغام لقالوا في (زنْماء وزنْم): (زمَّاء وزمّ) ولحدث التباس بمعنى زممت الناقة، ولو أجري الإدغام في أنملة لأصبحت "أملة" والتبس بباب أملت، ولو قالوا في أنمار أمار لالتبست بباب أمرت[16]". يقول الزجاجي: "والشيء إنما يخرجه عن بابه وتلزمه سمة غيره في بعض الأحوال علة تَلْزمه وخوف لبس بين مشتبهين"[17]؛ لذلك رُفض الإدغام في هذا ونحوه مخافة الالتباس، فكان القيد في ترك الإدغام رغم قياسيته أكثر قبولا واستعمالا لحصول الدلالة المقصودة دون التباس، فجاء انتهاك قاعدة الإدغام في الكلمات ممثلا للأفضلية الاستعمالية على النحو التالي:

الأداء اللغوي	الأفضلية القواعدية	الأفضلية الاستعمالية	حصول الدلالة المقصودة
زنماء	X	√	√
زماء	√	X	X

فالخروج عن القياس وإن حكموا عليه بالشاذ إلا أننا نجده يمثل حالة من الوعي اللغوي يلجأ لها المتكلم لعلة توجبها قد تكون العلة ترتكز على علاقات دلالية كعلة أمن اللبس وأحيانا تكون العلة للتخفيف في النطق أو كثرة الاستعمال وغيرها من العلل التي

ذكرت المؤلفات النحوية، وعلى الرغم من محاولة النحاة تعليل أسباب خرق القواعد القياسية في بعض الصيغ يبقى قانون المفاضلة بين هذه الصيغ تنوعا مشروعا في عمليات الاختيار بين البدائل المتاحة، متى وجد المتكلم أن اختياره للصيغة تحقق الفائدة والغرض المراد، فاللغة ظاهرة معقدة يتعذر إخضاعها لقواعد جامعة مانعة؛ لذا قد يسن اللغوي قانونا يؤدي إلى اللبس فيبادر إلى استئناف هذه الحالات النادرة من قانونه"[18].

مسائل في النحو:

تهتم نظرية الأفضلية بإنصاف ما تبقى من اللغة، فتحاول إعطاءه صفة مشروعة لوجوده بالاستناد إلى أسباب دلالية كأمن اللبس في النماذج السابقة أو لأسباب استعمالية ضمن لهجات تداولتها فئات مجتمعية قليلة لم يرصد ظواهرها علماء النحو واللغة آنذاك، فشكلت جزءًا من المتبقي، من هذه النماذج:

1.خرق قاعدة إعراب المثنى:

"المثنى: هو ما لحقت آخره زيادتان: ألف أو ياء مفتوح ما قبلها، ونون مكسورة، لتكون الأولى علماً لضم واحد إلى واحد، والأخرى عوضًا مما مُنع من الحركة والتنوين[19]، فالمثنى هو اسم يدل على اثنين أو اثنتين، ويُصاغ بزيادة (ألف ونون) في آخره بحالة الرفع، أو (ياء ونون) في حالتي النصب والجر . ويُعرب المثنى بالحروف؛ فيُرفع بالألف، ويُنصب ويُجر بالياء. هذا الإعراب هو أشهر الأقوال وأقواها ويحسن الاقتصار عليه.

إلّا أن من العرب مَن يلزم المثنى وملحقاته الألف في جميع الأحوال، ويعرب بحركات مقدرة عليها إعراب المقصور، وقد ذكر ابن يعيش[20] آراء النحاة المختلفة في تخريج قوله تعالى: {إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ} طه\63. على أن "إن" مخففة من الثقيلة ومُهملة لا عمل لها (لا تنصب المبتدأ)، و"هذانِ" مبتدأ مرفوع بالألف، و"ساحرانِ" خبره، واللام هي (الفارقة) التي يؤتى بها للتفريق بين "إن" المخففة و"إن" النافية.

وأشار إلى قول الكوفيين في هذه الآية بأن "إنْ" نافية بمعنى "ما"، واللام بمعنى "إلّا"، والتقدير عندهم: ما هذان إلّا ساحران، غير أن مذهب البصريين (كابن يعيش) لا يُثبت مجيء اللام بمعنى "إلّا".

وخرّجها البعض على أنها لغة "كنانة وبني الحارث بن كعب" وبني العنبر وبني هجيم وبطون من ربيعة وخثعم وعذرة وهي قبائل يشهد لها بالفصاحة، وهي لغة فاشية تُثبت الألف في المثنى دائماً ولا تجعله بالياء في حالتي النصب والجر؛ وبناءً عليه، يكون "هذانِ" اسم "إنّ" منصوبًا بالألف، و"لساحران" خبرها مرفوعاً بالألف. فعلى كثرة التوجيهات الإعرابية لهذه الآية الكريمة إلّا أنها تمثيل لأداء لغوي لمساحة واسعة من البيئات اللغوية، وقد ذكر النحاة على ذلك شواهد شعرية تؤكد هذه الظاهرة من هذه الشواهد:[21]

– واها لريا ثم واها واها يا ليت عيناها لنا وفاها

جاء اسم ليت عيناها مثنى بالألف وحقه أن ينصب بالياء وفق قاعدة إعراب المثنى، وكذلك قول الشاعر:

– تزود منا بين أذناه طعنة دعته إلى هابي التراب عقيم

جاء المضاف إلى الظرف مثنى بالألف وحقه الجر بالياء وفق قياس قاعدة إعراب المثنى، وبذلك فإن الآية الكريمة "إن هذان لساحران" تعبير قرآني شاهد على بعض لهجات العرب وأداءاتها اللغوية، وهذا التخريج الاستعمالي هو الأرجح بين ما تفرضه القاعدة وما يتطلبه الاستعمال بعيدا عن التكلف والتمحل ولوي عنق النص من خلال فرض القاعدة على المستعمل. والشواهد الشعرية أكثر من أن تعد أو تحصى في خروجها عن القياس، وخرقها للقواعد كما في الشاهدين السابقين، لذلك سُمح للشعراء بمخالفة القياس في أشعارهم وقالوا ضرورة شعرية وإن كانت في كثير من المواضع لغير ضرورة، فأجازوا للشعراء مخالفة القياس. جاء عن الخليل بن أحمد الفراهيدي قوله:

"الشعراء أمراء الكلام، يصرّفونه أنّى شاءوا، وجائز لهم ما لا يجوز لغيرهم من إطلاق المعنى وتقييده، ومن تصريف اللّفظ وتعقيده، ومَدِّ مقصوره، وقَصْرِ ممدودة، والجمع بين لغاته، والتفريق بين صفاته[22]. وهذا الأمر يحدث؛ لأن الشاعر ابن قبيلته وكلامه وشعره جزء من لهجتها، وإن كان في شعره يمثل اللغة الأدبية الأنموذج في الفصاحة، يظل يحمل سمات لهجته وخصائصها اللغوية، وشعره انعكاس لما تكلم به محيطه. فالنحاة قبلوا ما خالف القاعدة من الشعراء في منظوم شعرهم، ورفضوا

ISSN (Print) 3006 – 7561 ISSN (Online) 3006 – 757X

الاعتراف بالمنثور وبمشروعيته كمتبق من اللغة التي تُرك وصفها".

لذلك فمخالفة القاعدة في إعراب المثنى هو تعبير عن لهجة مستعملة أو أداء لغوي مثلت لمتبق مقبول وعكس هذا الخرق قدرة اللغة البشرية على التكيف والمرونة مع متطلبات المتكلم، فحقق هذا الاستعمال الأفضلية الاستعمالية وإن خرق الأفضلية القواعدية، ويمثله جدول التفاضلية على النحو الآتي:

الأداء اللغوي	الأفضلية القواعدية	الأفضلية الاستعمالية	حصول المعنى
ليت عينيها	√	√	√
ليت عيناها	X	√	√

"هذا النمط وإن خرق القاعدة المطردة ولم يحقق شرط الأفضلية القواعدية إلّا أنه حقق شرط المقبولية والأفضلية الاستعمالية؛ لأنه يمثل سمات لغوية للهجة سادت ولها نماذج واضحة في الموروث العربي شعرا ونثرا، وهذا الخرق مثل تغيرًا غير قواعدي وتوفر فيه عناصر الترتيب التدريجي التفاضلي في نظرية الأفضلية يتم من خلاله تحويل النمط اللغوي الأصل الموافق للقاعدة والاستعمال إلى نمط آخر يوافق الاستعمال"[23].

خرق قاعدة جمع الاسم الموصول (الذي)

يقال للمذكر العاقل في الجمع "الذين" مطلقا أي رفعا ونصبا وجرا فتقول جاءني الذين أكرموا زيدا ورأيت الذين أكرموه ومررت بالذين أكرموه.

لكن بعض العرب تجمعه حسب قاعدة جمع المذكر السالم فيقولون" الذون" في الرفع و"الذين" في النصب والجر وهذا الاستعمال يمثل لهجات بعض القبائل كعقيل وبني الحارث بن كعب وبعض ربيعة وهذيل ومنه الشواهد[24]:

– نحن الذون صبحوا الصباحا ... يوم النخيل غارة ملحاحا.

جاء الاسم الموصول الذون في محل رفع خبر المبتدأ مرفوعا بالواو حملا على قاعدة جمع المذكر السالم.

ومثله قول الشاعر:

– أَبَا المُغِيرَةِ مَنْ نَحْنُ الَّذُونَ بَغَوْا ... دِينَ النَّبِيِّ وَهَمُّوا بِالأَكَاذِيبِ

وجاء فيه لفظ "الَّذُونَ" بالواو؛ لأنه وقع في محل رفع خبر للمبتدأ (نحن).

وفي شاهد آخر:

– نَحْنُ الَّذُونَ جَمَعُوا كُلَّ الْعُلَا ... وَنَحْنُ فِيهَا الذِّرْوَةُ الشَّمَّاءُ.

"فهذه شواهد تمثل استعمال الاسم الموصول (الذي) في حالاته الإعرابية وفق إعراب جمع المذكر، فخالف بذلك القاعدة الأصل، وهي سمة لغوية للهجات معروفة، ولعل لهذا الاستعمال علة دلالية في معاملة الذي معاملة جمع المذكر السالم وهي علة دلالية وظيفية من خلال التمييز بين الوظائف النحوية في حالة الرفع أو النصب والجر ففي اللغة القياسية، تلتزم كلمة "الذين" الياء والفتح دائماً؛ مما يمنع المستمع من معرفة الحالة الإعرابية للاسم الموصول بمجرد سماع لفظه، فلا يدري أهو فاعل (مرفوع) أم مفعول (منصوب) إلا بالنظر إلى بقية أجزاء الجملة. وفي استعمال الاسم "الذُّون" في حالة الرفع يُعطي **مؤشرًا دلاليًا صوتيًا فوريًا** على أن الاسم الموصول هو "الفاعل" أو "المبتدأ" أو المسند إليه وهذا التفريق الصوتي يخدم الغرض الأساسي للإعراب في اللغة العربية وهو "الإبانة عن المعاني" ومنع اللبس.

"فنحن هنا أمام نمطين من الأداءات اللغوية المختلفة أحدهما متسق مع القاعدة النحوية المطردة وحقق الأفضلية القواعدية والاستعمالية، والآخر غير قواعدي انتهك القاعدة لكنه مقبول وفق نظرية الأفضلية بوصفها نظرية القواعد المنتهكة فيمثل المتبقي الذي لا ينبغي بالضرورة أن يعالج معالجة قواعدية"[25] فهو شاهد على لهجة أو لغة مستعملة، وفقدان أحد عناصر الأفضلية القواعدية لا يعني أن التركيب غير صحيح؛ بل هو أقل أفضلية وذلك أن مبدأ النظرية هو مطابقة الأنماط اللغوية مع القيود[26]، فتظهر هذه المفاضلة وفق الجدول الآتي:

الأداء اللغوي	الأفضلية القواعدية	الأفضلية الاستعمالية	حصول الدلالة
نحن الذون صبحوا...	**X**	√	√
نحن الذين صبحوا....	√	√	√

حذف نون الاسم الموصول في حالة التثنية:

يعد **حذف نون "اللذان واللتان** لغة عربية فصيحة حكاها النُّحاة مثل سيبويه[27] وابن جني وغيرها من النحاة، وقاعدة الحذف عندهم "أنهم يحذفون ما طال في كلامهم"[28] حيث تُحذف النون من الموصول المثنى للتخفيف وطول الاسم بصلته لتصبح **اللَّذَا** في حالة الرفع، واللَّذَي في حالة النصب كما في الشاهد الآتي:

أَبَنِي كُلَيْبٍ إنَّ عَمَّيَّ **اللَّذَا** ...قَتَلَا المُلُوكَ وَفَكَّكَا الأَغْلَالَا.

فقد حُذفت النون من الاسم الموصول المثنى اللذانِ تخفيفاً لطول الكلام بالصلة "قتلا الملوك".

ومثله قول الشاعر:

هُمَا **اللَّتَا** لَوْ وُلِدَتْ تَمِيمُ ... بِمِثْلِهِمَا لَعَزَّتْ أَنْ تُضَامَا

حُذفت النون من الاسم الموصول المثنى المؤنث (اللتانِ) تخفيفًا، فمخالفة القياس في حذف نون الاسم الموصول سببه طلب الخفة في النطق وقد علل النحاة الحذف هنا طلبا للاختصار في سياق الإطالة وصارت الصلة عوضًا عن النون وفي سياق الاستعمال يطلب الاختصار والتخفيف إذا لم يحدث لبسا. فحذف النون هنا وإن خالف القاعدة القياسية المطردة في الاسم الموصول إلا أنه يراعي الجانب الاستعمالي التداولي، بمعنى أن انتهاك القاعدة أو القيد هنا حدث لتوفر قرائن لفظية ومعنوية: اللفظية بتعويض الصلة عن النون، ومعنوية المستند إلى سياق المقام وهو سياق الإطالة وطلب الاختصار وأمن اللبس، ومن حقق الأداء اللغوي في حذف نون الاسم الموصول انتهاكا أقل. ويرى كآخر "أن أي لغة لها نظام قواعدي تكون انتهاكات هذا النظام في أداءات لغوية مختلفة، وكلما كان الانتهاك أقل كانت للأداء اللغوي الأفضلية فالانتهاكية إحدى الخصائص المحورية للنظرية التفاضلية".[29] فالحذف في هذا النموذج وإن لم يحقق الأفضلية القواعدية فقد حقق الجانب الاستعمالي التداولي، ويتمثل هذا الانتهاك على النحو الآتي:

الأداء اللغوي	الأفضلية القواعدية	الأفضلية الاستعمالية	حصول الدلالة	الجانب التداولي
أَبَنِي كُلَيْبٍ إنَّ عَمَّيَّ اللَّذَا ...	X	√	√	√
أَبَنِي كُلَيْبٍ إنَّ عَمَّيَّ اللَّذَان ...	√	√	√	X

فحذف النون في(اللذان واللتان) وإن خالف القاعدة إلّا أنه تمتع بالأفضلية الاستعمالية والتداولية، التي جعلت من الأداء اللغوي أكثر وضوحا وأكثر بيانا للمعنى المقصود.

خرق قاعدة إعراب خبر (إنّ وأخواتها):

الأصل في إن وأخواتها أنها تنصب الاسم وترفع الخبر. ولعلة رفع الخبر أسس وضوابط وضعها النحاة وقالوا في هذا: "إنه لما وجب رفع أحدهما تشبيها بالعمدة ونصب أحدهما تشبيها بالفضلة، كان أشبههما بالعمدة الخبر؛ لأن هذه الحروف إنما دخلت لتوكيد الخبر أو تمنيه أو ترجيه أو التشبيه، فصارت الأسماء كأنها غير مقصودة فلما رُفع الخبر تشبيها بالعمدة نصب الاسم تشبيها بالفضلات"[30]. وانطلاقا من هذه الضوابط أصبحت قاعدة إعراب اسم إنّ وأخواتها نصب الاسم ورفع الخبر، وما خالف هذه القواعد كان شاذا غير قياسي.

وقد ورد عن العرب العديد من الشواهد الشعرية والنثرية التي خرقت القاعدة النحوية في هذا النمط اللغوي من هذه الشواهد ما يلي[31]:

إذا اسودَّ جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافا إنّ حراسَنا أسداً

فالشاهد هنا مجيء اسم إن "حراسنا" وخبرها "أسدا" منصوبين وهو ما يخالف القياس.

ومثله قول الشاعر:

إنَّ الْعَجُوز خِبّةً جَرُوزَا تأكل كلّ ليلة قفيزا

جاء اسم إن وخبرها منصوبين. وكذلك في الشاهد:

أَلا يَا لَيْتني حجرا بوَادٍ أنام وليت أمي لم تلدني

جاء اسم ليت الضمير المتصل في محل نصب، وجاء خبرها "حجرا" منصوبا. ومثله:

يَا لَيْت أَيّام الصِّبا رَوَاجعا

جاء اسم ليت " أيام " وخبرها "رواجعا" منصوبين". وقول الشاعر:

كأنَّ أُذْنَيْه إذا تشَوَّفا ... قادمةً، أوْ قَلَماً مُحرَّفَا

الشاهد اسم كأن" أذنيه" وخبرها "قادمةً" منصوبان.

وفي النثر سُمع "لَعَلَّ زيدا أخانا"، وَالْجُمْهُور أوّلوا ذَلِك وَشبهه على الْحَال أَو إِضْمَار فعل وَحذف الْخَبَر"[32].

فقد أوّل النحاة هذه النماذج وما يماثلها مما ورد عن العرب ومخالفا للقواعد المستنبطة، في محاولة لفرض القاعدة على النص المسموع، وفي تأويلهم أقوال منها: أن أسدا في (إن حراسنا أسدا) حال وعاملها محذوف وتقديره الفعل "يشبهون" أو الفعل "نجدهم" فيكون الفعل وما بعده جملة فعلية في محل رفع خبر إن، يقول ابن هشام: "خرّج البيت على الحالية وأن الخبر محذوف تقديره "تلقاهم أسدا"[33]، ومثل هذا التأويل فسرت باقي الشواهد، وخارج هذه التأويلات أشار بعض النحاة إلى أن هذا الاستعمال متعارف عليه عند بعض القبائل وقالوا: "لا سمع عن العرب نصب الجزأين وهي لغة رؤبة وقومه وبعض تميم"[34].

فالمخالف للقياس من التراكيب والصيغ حاضر في جميع أبواب النحو، وأن معظم ما خالف القياس له نظائر في كلام العرب ولهجاتهم وفي القرآن الكريم، وفي الحديث النبوي الشريف، يقول ابن جني: "ورود القليل مما خالف القياس كان في كلام العرب كثير يعضده، لكنه ضاع مع ما ضاع من نثرهم وأشعارهم"[35]. معنى كلام ابن جني أن كثيرًا مما وصف بقلته أو ندرته قد يكون مطردا في الاستعمال، وشواهده كثيرة لكنه وصف بالشذوذ؛ لأنه خالف القاعدة، وأكد هذه الفكرة الشريف الجرجاني عندما عرف الشاذ بأنه: "ما كان مخالفا للقياس من غير نظر إلى قلة وجوده أو كثرته"[36].

"وهذا تأكيد أن خرق قاعدة إعراب اسم إن وأخواتها بنصب الجزأين يمثل بعض المتبقي من اللغة، وما يطلق عليه بأدب القبيلة الذي يقصد به، تلك الأداءات اللغوية

التي تسربت من لغة الاستعمال اليومي إلى لغة الأداء الفصيح، أو ما نسميه اللغة الأدبية المشتركة"[37]. وفي ضوء الأفضلية اللغوية ومهمتها في تحديد المخرج الأفضل حقق هذا الأداء اللغوي أقل انتهاكًا أو خرقًا للقاعدة؛ لأنه وافق كلام العرب وحقق الأفضلية الاستعمالية، وحقق قبولا من خلال انتقاله من الشكل القواعدي إلى الشكل غير القواعدي مع احتفاظه بالمقبولية على مستوى التداول اللغوي الناتج عن حرية ابن اللغة في استعمال النمط الذي تسمح به اللغة، والذي يحقق الغرض التواصلي. وتتمثل الأفضلية الاستعمالية في انتهاك قاعدة إعراب خبر إن وأخواتها في الآتي:

الأداء اللغوي	الأفضلية القواعدية	الأفضلية الاستعمالية	حصول الدلالة
إنّ حراسَنا أسدٌ.	√	√	√
إنّ حراسَنا أسداً.	X	√	√

خرق قاعدة عمل إذن:

إذن من الحروف الناصبة وذهب جمهور النحاة إلى أنها حرف من حروف النصب التي تنصب الفعل المضارع بعدها[38]، يقول سيبويه: "اعلم أن إذن إذا كانت جوابا وكانت مبتدأة عملت في الفعل... وذلك قولك: إذن أجيئَك وإذن آتيَك"[39]، "وتفيد الجواب والجزاء كقولك سأقصدك غدا إذن أكرمَك"[40].

ويُهمل عمل **إذَنْ** فلا ينصب الفعل المضارع ويصبح الفعل مرفوعاً إذا اختل أحد شروطه النحوية الثلاثة الآتية: إذا لم يتصدر الجملة، أو لم يدل الفعل على الاستقبال، أو أن يفصل بينهما فاصل"[41]. في حالات الإهمال هذه، يعود الفعل المضارع إلى حالته مرفوعا.

إلغاء إذن عن العمل مطلقاً:

سياق إلغاء عمل "إذن" مطلقاً عند بعض العرب يُعد من المسائل النحوية الدقيقة التي توقف عندها أئمة اللغة، وذكرت في معظم كتب التراث[42].

وأشهر القبائل العربية التي تهمل إعمال الحرف "إذن" أي لا تنصب به الفعل المضارع مع توفر الشروط هي **بنو تميم**، وبعض القبائل المجاورة لهم من نجد و**بني**

أسد، وقيس، في لهجات هذه القبائل تُلغى "إذن" فلا تؤثر على الفعل المضارع، فيظل الفعل مرفوعًا بعدها وقد ذكر كل من **الكسائي والفراء** هذه اللغة وأجازاها، وذكرا أن من العرب من يرفع بها في كل الأحوال ولا ينصب بها شيئاً. وكان الكسائي يرى أن الرفع بعد "إذن" جائز دائماً، سواء توفرت الشروط أم لم تتوفر، بناءً على هذه السليقة العربية.

ولعل كثرة شروط "إذن" مثل الصدارة، الاستقبال، عدم الفصل، جعلتها أداة "ضعيفة" في العمل النحوي؛ لذا سَهُل على بعض قبائل العرب إهمالها بالكلية وإلحاقها بالحروف الجوابية المهملة وحروف التنبيه، مثل: (نعم، لا، بلى، ألا) التي تدخل على الجمل دون أن تُحدث تغييرًا في حركة أواخر الكلمات، فهي مجرد أدوات لإفادة معنى الجواب أو الاستئناف. أو أنها مجرد رابط كلامي يفيد أن ما بعدها مبني على ما قبلها، دون حدوث أي أثر إعرابي.

ومن الشواهد التي جاءت على لغة الإهمال ما يلي[43]:

لَئِنْ عَادَ لِي عَبْدُ العَزِيزِ بِمِثْلِهَا ... **إِذَنْ لَا أَعُودُ الدَّهْرَ لِلْمَاءِ أَشْرَبُ**

"جاء الفعل (أعودُ) مرفوعاً بالضمة الظاهرة بعد "إذن" رغم تصدرها ودلالتها على الاستقبال، والفصل بينها وبين الفعل المضارع بـ "لا" "لا يعتد بها فاصلة"[44]

لا تَتْرُكَنِّي فِيهِمُ، إِذَنْ أَهْلِكُ...

جاء الفعل المضارع "أهلكُ "**مرفوعاً** بضمة ظاهرة على الآخِر بعد "إذن"، رغم توفر شروط النصب على لغة من ألغى عملها مطلقا.

إِذَنْ أَقُومُ بِأَمْرِي لَا يُقَصِّرُ بِي ... عَنْ أَنْ أَنَالَ لَدَيْكَ المَجْدَ وَالْكَرَمَا

جاءُ الفعل المضارع "أقومُ "**مرفوعاً** بعد "إذن"، مع توفر شروط النصب.

فهي هنا على لغة الإهمال. بذلك يتضح أن اللهجات العربية وتنوع ظواهرها الاستعمالية سبب أساسي في كثير من الخروقات، لتعذر الإحاطة التامة الشاملة بجميع لغات القبائل، وذلك لقدم اللغة العربية وطول عمرها زمانيا، وامتداد المساحة الجغرافية التي تمثلها اللغة العربية؛ لذا كان من الصعب حصر جميع خصائصها اللغوية فيكون إلغاء عمل إذن لهجة مقبولة عند العرب وتشكل جزءا من المتبقي الذي خرج عن القاعدة القياسية قال سيبويه: "زعم عيسى بن عمر أن ناسا من العرب يقولون:

إذن أفعلُ فأخبرت يونس بذلك فقال: لا يبعدنَّ ذا لم يكن ليروي إلا ما سمع"[45]. في إشارة إلى أن عيسى بن عمر ثقة وكان شاهدا وراويا لهذا الأداء اللغوي. وفي الحديث عن سيطرة النمط اللغوي الأفضل في استعمال "إذن" نحن أمام أداءين: الأول النمط الموافق للقاعدة النحوية والذي يتضمن شروطًا محددة لعملها مما أضعف من عملها مطلقا، والأداء الثاني الذي خالف القاعدة لكنه يستند إلى الاطراد في الاستعمال وإلى الدلالات التي تحققها "إذن" في السياق اللغوي فهي أداة ربط بين جملتين الثانية جواب أو نتيجة للأولى فهي كأدوات الجواب أو التنبيه أو الاستئناف غير العاملة إذ تكمن أهميتها بالوظيفة الدلالية.

وبتحليل الاستعمال اللغوي لإذن وفق عناصر الأفضلية يتحقق الآتي:

الأداء اللغوي	الأفضلية القواعدي عمل إذن بشروط- عملها مع فقدان شرط أو أكثر		الأفضلية الاستعمالية على لغة الإلغاء	تحقق المستوى الدلالي والتداولي.
لا تَتْرُكَنِّي فِيهِمْ، إِذَنْ أَهْلِكُ	X	√	√	√
لا تَتْرُكَنِّي فِيهِمْ، إِذَنْ أَهْلِكَ	√	X	X	√

بالنظر إلى مطابقة الاستعمال للقياس في هذه المسألة نجد أن الأداء الأكثر ملاءمة هو الأداء الذي أدّى الدلالة بشكله الأمثل، ففي كثير من السياقات في اللغة العربية يتحقق المعنى المقصود أفضل بخرق القاعدة ومخالفة القياس.

خرق قاعدة عمل (لم) الجازمة:

لم: حرف نفي وجزم وقلب، والقلب معناه: أن يقلب زمن الفعل المضارع إلى الماضي فإذا كان الفعل من الأفعال الخمسة يجزم بحذف النون، وإذا كان صحيح الآخر يجزم بالسكون، وإذا كان معتل الآخر يجزم بحذف حرف العلة[46]. وقد عدّ النحاة لم "أنها أمّ باب الجوازم التي تجزم فعلا واحدا"[47] لذا فهو حرف يعمل دون قيد أو شرط مختص بالفعل المضارع تحديدا وعلى الرغم من قوة أدائه الوظيفي في العمل إلّا أن بعض اللهجات العربية استعملته مهملا في تراكيبها النثرية والشعرية وقد شكلت قضية إهمال عمل" لم"

مادة خصبة عند النحاة في اختلاف آرائهم وتخريجهم لما ورد عن العرب من شواهد.

ومن هذه الشواهد[48]:

لولا فوارس من نعم وأسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

الشاهد فيه (لم يوفون) إذ جاء الفعل مضارع من الأفعال الخمسة الذي يجزم بحذف النون من آخره وهنا ثبتت النون على لغة الإهمال.

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ *** كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيراً يَمَانِيَا

جاء الفعل (ترى) مسبوقا بلم الجازمة ولم يحذف حرف العلة من آخره.

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي *** بِمَا لَاقَتْ لبون بني زياد

(ألم يأتيك) في الفعل يأتيك لم يحذف حرف العلة من الفعل. وفي:

هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرا ... مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ

جاء الفعل (تهجو) مسبوقا بلم ولم يحذف حرف العلة.

أَبِيتُ أُسَرِّي عَنْكُمُ الْهَمَّ وَالرَّدَى *** وَأَنْتُمْ تَنَامُونَ الطَّرِيقَ **وَلَمْ تَسْهَرُونْ**

كذلك الفعل (تسهرون) وهو مسبوق بلم، ثبتت فيه نون الإعراب وهي علامة الرفع.

وقد ذهب النحاة في تخريج هذه الشواهد وغيرها مذاهب وآراء منها[49]:

ما ذكره أبو حيان، أن لم غير عاملة وأنها حملت على "لا" وبعضهم قال: إن (لم) في هذا البيت وأشباهه قد تُعامل معاملة (ما) النافية التي لا تجزم الفعل، فيبقى الفعل بعدها مرفوعاً وهو أحسن؛ لأن (ما) يُنفي معها الماضي كثيرا بخلاف (لا)، والبعض كان توجيههم للشواهد ليس شاذّاً بالعموم، وليس مجرد ضرورة شعرية، بل هي لغة عربية فصيحة حُفظت عن العرب وتعرب الأفعال بالحركات. وزعم اللحياني أن بعض العرب ينصب" بلم" في قول الشاعر:

في أيّ يوميّ من الموت أفرُّ أيوم لم يُقدَرَ أم يوم قُدرْ

هنا وجه النصب بلم حملا على النصب بلن وأنها لغة بعض العرب،

وتوجيه النحاة للنصب، أن الفعل كان مؤكدا بالنون الخفيفة (لم يقدرَنْ) فحذفت النون وبقيت الفتحة وهذا التوجيه مرفوض لسببين: شذوذ توكيد المنفي بلم، وحذف النون

لغير وقف أو ساكنين، وبهذا يكون الحكم على عمل "لم" ضمن ثلاثة توجيهات:

- الإعمال، وهو جزم الفعل المضارع وهي الحالة القواعدية الموافقة للقياس.
- الإلغاء، وهو رفع الفعل المضارع بعدها موافقة لاستعمال بعض اللهجات العربية.
- إعمال النصب حملا على لن وهي لغات لبعض العرب.

وبذلك تترتب قاعدة إعمال لم وفق قاعدة المفاضل على النحو التالي:

الأداء اللغوي	الأفضلية القواعدية	الأفضلية الاستعمالية	حصول الدلالة
أيوم لم يُقدَرْ	√	√	√
أيوم لم يُقدَرَ	X	√	√
أيوم لم يُقدَرُ	X	√	√

الملاحظ في جدول المفاضل للأداءات اللغوية السابقة أن جميعها حقق الفائدة الدلالية ولم يحدث لبسا في إيصال المعنى، فالمتكلم كان له الحرية في اختيار النمط اللغوي الذي يعبر عن مقاصده بما أنه لا يحدث لبسا في الفهم وإن خالف قاعدة مطردة في حركات الرفع أو النصب أو غير ذلك، يقول ابن الطراوة النحوي:" إذا فهم المعنى فارفع ما شئت وانصب ما شئت"[50]، ويقول ابن هشام: "إنه ملمح من ملامح كلام العرب الذي يفضي إلى تقارض اللفظين في الأحكام ومن ذلك إعطاء الفاعل إعراب المفعول وعكسه عند أمن اللبس"[51]، وفي هذا إشارة إلى احتمالية خرق القيود بالاستعانة بالقرائن المعنوية واللفظية التي يستند إليها المتكلم في اختياره للألفاظ.

وخارج هذه الآراء وكثرة التوجيهات تبقى الأداءات اللغوية خاضعة لاختيارات المتكلم في البيئة اللغوية الواحدة، وأن هذه الأداءات لا تلتزم بالقواعد القياسية، وهذا ما يفسر تعدد الأنماط أو الأداءات، ولولا ذلك لكان هناك نمط واحد ولم يصطدم النحاة بالحالات المخالفة للقياس؛ لذا كان من الأفضل أن تعالج هذه النماذج وفق نظرية المتبقي من اللغة، ووفق مبادئ النظرية التفاضلية، فمن خلالها تُنصف الأداءات اللغوية الشاذة وتحقق سمة المقبولية الاستعمالية على حساب المقبولية القواعدية مع احتفاظ الأداء القواعدي بالأفضلية، وتخرج هذه النماذج من دائرة التأويل والتوجيه.

الخاتمة

هذه دراسة لبعض مسائل الصرف والنحو التي خالفت القياس في ضوء نظرية الأفضلية بوصفها نظرية القواعد المنتهكة، وخلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- اهتمت نظرية الأفضلية بتناول الأداءات اللغوية التي خرقت القواعد القياسية على المستوى الصوتي والصرفي والتركيبي، وفي هذه الدراسة كان التركيز على النظر في بعض المسائل الصرفية والنحوية في اللغة العربية التي خالفت القاعدة في حدها الأدنى وشكلت المتبقي من اللغة.
- إن خرق القاعدة القياسية لا يلغيها أو يضعفها، بل هو استعمال استثنائي خرج عن القواعد والقيود التي وضعها النحاة في أحد جوانبها ضمن الأداءات اللغوية المتاحة.
- منهج النحاة في عرض المسائل الصرفية والنحوية المخالفة وتأويل الوجوه المختلفة في شواهدها يلمح إلى وعي اللغويين العرب لمبدأ المفاضلة وإلى معيار المقبولية لهذه الاستعمالات.
- قبول التراكيب والصيغ التي خرقت القاعدة ضمن التداول الاستعمالي إذا كانت هذه التراكيب في مخالفتها لا تسبب لبسا في المعنى وكان لهذا الخرق مقاصد تداولية.
- خرق القاعدة في المسائل الصرفية في مسائل الإعلال والإدغام تحديدا كانت الغاية منه أمن اللبس وتحقيق الدلالة المقصودة من الصيغة؛ لأن موافقتها للقاعدة القياسية تحدث لبسا يؤدي إلى تشابه في الصيغ الصرفية واختلاط الأصول، فحقق مبدأ الانتهاك في مسائل الإعلال والإدغام الأفضلية الاستعمالية على حساب الأفضلية القواعدية.
- في المسائل النحوية كانت النماذج شاهدا على لغات أو لهجات خالفت في أداءاتها القواعد القياسية المطردة، وهي كثيرة لا يخلو منها أي باب نحوي، وهذا يثبت اختلاف الأداءات اللغوية للنمط اللغوي الواحد، فالذي اطرد واتسع منها في البيئة اللغوية كان موافقا لوصف النحاة وتقعيدهم، والذي قل من هذه الأداءات وصف بالشذوذ والندرة وكان بالإمكان تفسيرها عن طريق قواعد فرعية منبثقة عن القواعد الأساسية يتم توليدها من القاعدة الأصل، وتصنف بأنها نماذج لغوية أقل أفضلية وتحظى بالقبول الاستعمالي.

هوامش البحث

1 الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت ط5 1986م، ص71.

2 . شرح المفصل، لابن يعيش، تحقيق، إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001م، ج، ص113.

3 نظرية الأفضلية اللغوية، أحمد عبدالمجيد القيسي، دار الفكر، الأردن ط1، 2017م، ص25.

4 اللغة العربية بين القواعدية والمتبقي في ضوء نظرية الأفضلية، يحيى عبابنة، دار الكتاب الثقافي، ط1، 2019م، ص40. وانظر: النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي، رينيه كاخر، ترجمة فيصل بن محمد المهنا –جامعة الملك سعود، ص10. وانظر: نظرية الأفضلية اللغوية ص28.

5 الأفضلية اللغوية، القيسي، ص27، 33.

6 عنف اللغة، جان جاك لوسركل، ترجمة محمد بدوي، مراجعة سعد مصلوح، الدار العربية للعلوم، المركز الثقافي العربي، ط2005،1م، ص37.

7 السابق ص65.

8 السابق ص46، 70 ،73 ، 75 ، 76، 333.

9 المنصف، أبو التح عثمان بن جني، دار إحياء التراث القديم، ط1، 1954م، ص 160–161.

10 السابق. ص 160.

11 السابق. ص 305.

12 السيميائية وفلسفة اللغة، إمبرتو إيكو، ترجمة أحمد الصمعي، مركز المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2005م، ص483.

13. اللغة العربية بين القواعدية والمتبقي، يحيى عبابنة ص73.

14 الأصول في النحو –أبو بكر محمد ابن السراج، تحقيق، عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، ج1، ص219.

15 التصريف الملوكي، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد سعيد النعسان، مطبعة شركة التمدن الصناعية، مصر ط1، ص27

16 المنصف ،73.

17 الإيضاح في علل النحو، ص129.

18 الشاذ عند أعلام النحاة، تعليله وتأويله، محمد عبدو فلفل، مكتبة الرشد ط1 2005م، فلفلة، ص 29.

19 شرح المفصل، ابن يعيش، ج3، ص185.

20 السابق ج3/ ص 209–211.

21 أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق بركات يوسف هبود، دار الفكر، بيروت طبعة 2000م، ج1، ص73.

22 زهر الآداب وثمر الألباب، إبراهيم بن علي أبو اسحق الحصري القيرواني، تحقيق محمد محيي الدين عبد

الحميد، دار الجيل، بيروت ط4، ج4، ص 1026.

23 التحولات الأسلوبية بين الخبر والإنشاء في النحو العربي، خالد موسى عجارمة، جامعة مؤتة الأردن ص9.

24 شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، عبدالله بن عبدالرحمن ابن عقيل المصري، تحقيق، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة ط20، 1980م، ج1، ص144.

25 اللغة العربية، ص5.

26 النظرية التفاضلية، ص24.

27 الكتاب، سيبويه، عمرو بن عثمان أبو بشر، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانكي، القاهرة، ط3، 1988م، ج1ص191.

28 . همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، ج1\ص 168..

29 النظرية التفاضلية، رينيه كاخر، ص23.

30 شرح جمل الزجاجي، علي بن مؤمن الحضرمي ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق، صاحب أبو جناح، مؤسسة دار الكتب، جامعة الموصل، ط1، 1980م، ج1، ص424.

31 همع الهوامع، السيوطي ج1، ص491.

32 السابق ج1، ص491.

33 مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق مازن المبارك و محمد علي حمدالله، دار الفكر، دمشق، ط6، ص56.

34 المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق إبراهيم الشاطبي، تحقيق مجموعة من العلماء، عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون، معهد البحوث العلمية للتراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 2007م، ج1، ص311.

35 الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق، محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، ج1، ص386.

36 كتاب التعريفات، علي بن محمد الشريف الجرجاني، طبعه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1983م، ص124.

37 اللغة العربية، يحيى عبابنة ص64.

38 الأصول في النحو ج2، ص147.

39 الكتاب، ج1، ص410.

40 حروف المعاني، الزجاجي ص6.

41 الهمع، ج2، 373.

42 همع الهوامع ج2، ص373.

43 السابق ج2، ص374-375-376. وانظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي، تحقيق أحمد الخراط، مجمع اللغة العربية، دمشق، ص64. وشرح التسهيل لابن مالك، تحقيق عبدالرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر ط1، 1990م ، ج4، ص21.

44 شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، جمال الدين ابن هشام، تحقيق عبدالغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، ص308..

45 الكتاب سيبويه ج3، ص17.

46 شرح الأجرومية، محمد بن صالح العثيمين، مكتبة الرشد ط1، المملكة العربية السعودية، 2005م، ج15، ص2..

47 المغني ج3، ص367.

48 مغني اللبيب، ابن هشام، ج3، 468، وهمع الهوامع، ج1، ص83.

49 مغني اللبيب ج3، ص 470.468.

50 البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع الإشبيلي، تحقيق، عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت ط1، 1986م، ج1، ص263

51 مغني اللبيب ج1، ص918.

قائمة المصادر والمراجع

- إبراهيم بن علي أبو إسحاق الحصري القيرواني، **زهر الآداب وثمر الألباب**، تحقيق، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط4.
- **أبو إسحاق إبراهيم الشاطبي**، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق، مجموعة من العلماء (عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون)، معهد البحوث العلمية للتراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 2007م.
- أحمد عبدالمجيد القيسي، **نظرية الأفضلية اللغوية**، دار الفكر، الأردن، ط1، 2017م.
- إمبرتو إيكو، **السيميائية وفلسفة اللغة**، ترجمة: أحمد الصمعي، مركز المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2005م.
- جان جاك لوسركل، **عنف اللغة**، ترجمة: محمد بدوي، مراجعة، سعد مصلوح، الدار العربية للعلوم، المركز الثقافي العربي، ط1، 2005م.
- جمال الدين بن هشام الأنصاري، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق، بركات يوسف هبود، دار الفكر، بيروت، 2000م.
- جمال الدين ابن هشام الأنصاري، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، تحقيق، عبدالغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا.
- جلال الدين السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق، عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.
- خالد موسى عجارمة، **التحولات الأسلوبية بين الخبر والإنشاء في النحو العربي**، جامعة مؤتة، الأردن.
- 10.رينيه كاخر، **النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي**، ترجمة، فيصل بن محمد المهنا، جامعة الملك سعود.
- 11.ابن أبي الربيع الإشبيلي، **البسيط في شرح جمل الزجاجي**، تحقيق، عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1986م.
- سيبويه (عمرو بن عثمان أبو بشر) **الكتاب**، تحقيق، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م.

- عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، **حروف المعاني والصفات**، تحقيق، علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1984م.
- عبد الله بن عبد الرحمن ابن عقيل المصري، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط20، 1980م.
- علي بن محمد الشريف الجرجاني، **كتاب التعريفات**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1983م.
- علي بن مؤمن الحضرمي ابن عصفور الإشبيلي، **شرح جمل الزجاجي**، تحقيق، صاحب أبو جناح، مؤسسة دار الكتب، جامعة الموصل، ط1، 1980م.
- **أبو الفتح عثمان بن جني**، التصريف الملوكي، تحقيق، محمد سعيد النعسان، مطبعة شركة التمدن الصناعية، مصر، ط1.
- **أبو الفتح عثمان بن جني**، الخصائص، تحقيق، محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4.
- **أبو الفتح عثمان بن جني**، المنصف، دار إحياء التراث القديم، ط1، 1954م.
- **أبو القاسم الزجاجي**، الإيضاح في علل النحو، تحقيق، مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط5، 1986م.
- **للمالقي**، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق، أحمد الخراط، مجمع اللغة العربية، دمشق، د.ت.
- ابن مالك .**شرح التسهيل**، تحقيق، عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، ط1، 1990م.
- محمد بن صالح العثيمين، **شرح الأجرومية**، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية، ط1، 2005م.
- محمد عبدو فلفل، **الشاذ عند أعلام النحاة، تعليله وتأويله**، مكتبة الرشد، ط1، 2005م.
- محمد بن السراج، **الأصول في النحو**، تحقيق، عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان.
- ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق، مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط6.
- ابن يعيش .**شرح المفصل**، تحقيق، إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001م.

- يحيى عبابنة، **اللغة العربية بين القواعدية والمتبقي في ضوء نظرية الأفضلية**، دار الكتاب الثقافي، ط1، 2019م.